الصباح AL-SABAH

بما يتوافق مع الخطة الوطنية الشاملة والسياسات والبرامج الخاصة بـ«الإحلال»

5 نواب يتقدمون باقتراح في شأن تنظيم التركيبة السكانية

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 74 لسنة 2020 في شأن تنظيم التركيبة السكانية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب بدرالحميدي ومبارك العرو وأسامة المناور وأسامة الشاهين ومهلهل المضف، بإلزام الحكومة القيام بتكويت الوظائف لديها بما يساهم في تعديل التركيبة السكانية في البلاد

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة 1: يضاف إلى القانون رقم 74 لسنة 2020 المشار إليه مادة جديدة برقم (4) مكرراً نصها الآتي:

«مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يصدر قرار من مجلس الوزراء خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. يلزم كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ألا يتجاوز عدد العاملين فيها من المهن الفنية والإدارية وحملة المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات والمهن والحرف عن نسبة 70 في المئة من إجمالي التعداد السكاني بالبلاد وتحدد النسبة المئوية في هذه الحالة بالنسبة للعمالة المنزلية بقرار من وزير الداخلية بما يتوافق مع الحاجة الفعلية لها.

ولا يجوز تجاوز هذه النسبة في شأن العمالة المساعدة والخدمية الحد الأقصى المشار إليه في الفقرة السابقة ويجري تسوية أوضاع العاملين والعمال الحاليين خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون».

مادة 2: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه وتشتمل على نحو خاص تحديداً للأعمال والمهن والحرف المشار إليها في المادة السابقة.

مادة 3: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة 4: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:لمواجهة الخلل في التركيبة السكانية بما نجم عن عدم تنظيمها من آثار سلبية مثلت تهديداً للعديد من صور الأمن المهدد للاستقرار الناجم عن الأعداد الكبيرة للعديد من الجاليات الأجنبية.

وعلى الرغم من صدور القانون رقم 74 لسنة 2020 بتنظيم التركيبة السكانية ما زالت أعداد المقيمين من العاملين من أصحاب الخبرات والتخصصات والمؤهلات العلمية والفنية إضافة إلى عشرات الآلاف من العمالة المساعدة والهامشية حتى ضجت الساحة بمشاكل بعض الجاليات بصورة تهدد الأمن وتمثل إخلالاً بالعادات والتقاليد بالبلاد، بل وتتعارض كذلك مع الخطة الوطنية الشاملة والسياسات والخطط الخاصة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

ولمعالجة هذه المشاكل كان من الملائم ألا تتجاوز أعداد الوافدين من جميع التخصصات والمهن بنسبة 70 في المئة من العمالة سواء من المهن ذات الطابع العلمي والتخصص الفني أو المهني من تعداد السكان ويستثنى من هذه النسبة المقررة للعمالة المنزلية حيث يجري تحديدها بما يتوافق مع صحيح المادة المشار إليها بقرار يصدر من وزير الداخلية.

لذلك جاء الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 74 لسنة 2020 المشار إليه ليستكمل عقد التنظيم المحقق لإنجاز هدف تنظيم وتعديل التركيبة السكانية.

وجاء نص المادة 1 : يلزم الحكومة القيام خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون إجراءات تنظيم التزام الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة تكويت الوظائف لديها بنسبة 70 في المئة على ألا يتجاوز نسبة الوافدين بكل منها 30 في المئة في مجال الاختصاص العلمي والفني والمهني أو الإداري والخدمات والأعمال المساعدة عن هذه النسبة من إجمالي تعداد السكان في البلاد.

وجاء نص المادة 2 : قيام الوزير المختص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه وعلى أن تتضمن كيفية تحديد نسبة أقصاها 70 في المئة من العاملين بها للوافدين تمهيدا لتكويت الوظائف بكل منها على مراحل لا تؤثر على الإنجاز المقرر لكل قطاع من قطاعات العمل وفق طبيعة العمل ومدى حاجته لعمل غير الكويتيين، بالإضافة الى تطبيق ذات النسبة على العمالة المساعدة والمنزلية وبما يحقق عدم تجاوز عدد الوافدين بالبلاد نسبة 70 في المئة من إجمالي عدد السكان في أي وقت.

الإقتراح شدد على أهمية الجانب الامني

الصقعبي يستفسر من وزير الكهرباء بشأن قرار تنظيم طلبات «فرز المباني»

عبدالعزيز الصقعبي

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا لوزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونص السؤال على ما يلي:نشرت وسائل الإعلام في تاريخ 2/6/2021 خبراً بشأن إصدار وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة قرارا لتنظيم طلبات إمكانية التغذية والفرز لجميع المباني في مختلف المناطق.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من القرار المشار إليه.

2 – ما السبب الذي دفع الوزارة لإصدار هذا القرار؟

3 – هل بحثت الوزارة مع وزارة التجارة والصناعة أو أي جهة حكومية أخرى تأثير هذا القرار على أسعار العقار وأسعار مواد البناء؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يتم ذلك؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الأبحاث أو الدراسات أو التقارير المتعلقة بهذا الشأن وذلك على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY).

4 – هل بحثت الوزارة مع بلدية الكويت أو وزارة الأشغال العامة أو الهيئة العامة للطرق والنقل البري أو الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية تأثير هذا القرار على خدمات البنية التحتية والازدحام المروري؟ إذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لم يتم ذلك؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الأبحاث أو الدراسات أو التقارير المتعلقة بهذا الشأن وذلك على مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY).

5 – أورد الخبر المشار إليه أنه سينشر كشف محدث شهريا بقائمة أرقام محطات التوزيع الثانوية التي لا توجد بها إمكانية تغذية، يرجى تزويدي بنسخة على مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (FLASH MEMORY) من هذا الكشف.

6 – بيان تفصيلي بعدد طلبات فرز المباني التي تلقتها الوزارة في السنوات العشر الماضية.

7 – بيان تفصيلي لعدد موافقات فرز المباني في السنوات العشر الماضية في كل محافظة على حدة.

تتمات

حمادة: المركز

احتياطي الأجيال القادمة كان الأفضل في تاريخه، إذ حقق نسبة نمو بلغت 33 في المئة في هذه السنة، متفوقاً على نظرائه من الصناديق السيادية العالمية التي تفصح عن أدائها، وعلى أداء المؤشرات الرئيسية، ليس فقط لهذا العام بل أيضا على أساس 3 سنوات و5 سنوات و10 سنوات و20 سنة.

أضاف أن النمو في صندوق احتياطي الأجيال في السنوات الخمس الماضية فاق إجمالي الإيرادات النفطية لنفس الفترة، وحقق نتائج تفوق الأهداف الموضوعة في استراتيجية الصندوق لذات الفترة، «وهذا يعود إلى كفاءة ومهنية القائمين على إدارة الصندوق للوصول إلى هذا الأداء القياسي والمتميز».

وأشار إلى ارتفاع إجمالي الموجودات مقارنة مع السنة السابقة بنسبة 19.2 في المئة، في حين انخفض إجمالي الالتزامات مقارنة مع السنة السابقة بنسبة 27.9 في المئة، مع ارتفاع الموجودات عن الالتزامات مقارنة مع السنة السابقة بنسبة 28.7 في المئة.

وذكر أن السيولة في خزينة الدولة «الاحتياطي العام» استنفدت بالكامل في الصيف الماضي، نتيجة السحوبات التي تمت لتغطية مصروفات الدولة التي تعاني من اختلالات هيكلية متراكمة، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير السيولة، منها إيقاف تحويل 10 في المئة من الإيرادات إلى صندوق الأجيال بأثر رجعي، اعتبارا من نتائج السنة المالية «2018-2019» فضلا عن بيع بعض الأصول في خزينة الدولة «الاحتياطي العام» على صندوق احتياطي الأجيال القادمة».

وقال حمادة إنه نتيجة لهذه الإجراءات تم توفير سيولة بما يقارب 7 مليارات دينار «نحو 23 مليار دولار»، في خزينة الدولة لمواجهة مصروفات الميزانية العامة.

وعن السيولة وارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة، أفاد بأن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة وفر سيولة في خزينة الدولة «الاحتياطي العام»، لكن تحدي شح السيولة مازال قائما.

ولفت إلى أن سعر التعادل في موازنة «2021-2022» هو 90 دولارا، «أي يجب أن تكون الإيرادات النفطية بمعدل سعر 90 دولارا لكل برميل يوميا خلال السنة المالية المذكورة، حتى يتلاشى العجز في الميزانية العامة للدولة، وعليه فإن التحدي مازال قائما، وهذا واقع لا يمكن إنكاره وتم تأكيده في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر».

وذكر أن البرنامج أرسل إلى مجلس الأمة في 30 مارس 2021 ومدته 4 سنوات، محدد بفترة الولاية الدستورية لهذه الحكومة، ويحمل عنوان «استدامة الرخاء برغم التحديات»، ويحتوي على أربعة محاور رئيسية مستمدة من رؤية دولة الكويت 2035 ومنها تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

وبين وزير المالية أن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي يتضمن عدة مشاريع قوانين تختص بتوفير السيولة، بالإضافة إلى مبادرات إصلاحية، مشددا على أن مشاريع القوانين التي تختص بتوفير السيولة هي ليست مشاريع إصلاح بل أدوات مالية ضرورية تمهد للاصلاح ولا تغني عنه.

وفيما يتعلق بالتصنيف الائتماني لدولة الكويت، قال إن وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى أصدرت تقاريرها أخيرا حول المركز المالي لدولة الكويت، «ولا يزال التصنيف من ضمن التصنيفات الممتازة لأنه مدعوم بحجم الأصول في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ولكن يجب الحفاظ على هذه التصنيفات المتقدمة»، مؤكدا أن قرارات وكالات التصنيف الأخيرة «السلبية» هي مؤشرات سلبية يستوجب معها استكمال عملية الإصلاح المالي العامة للدولة وتعزيز السيولة في خزينتها.

وأكد أنه آن الآوان لتسريع عملية الإصلاح المالي للدولة وتصحيح المسار واستكمال الجهود التي تمت في هذا المجال منذ عام 2016.

ولفت حمادة إلى أنه في السابق كان الجميع يتحدث عن عدم تفويت فرص الإصلاح، أما اليوم فالإصلاح المالي لم يعد فرصة بل ضرورة ملحة، مشددا على أهمية التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومناقشة المقترحات المطروحة بأقرب وقت، والتركيز على الحلول التي تدعم الخزينة.

المجلس يطوي

وتلا الأمين العام للمجلس مرسوم الفض، وذلك بعد أن كان قد صوت على مناقشة الحالة المالية للدولة في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة.

وفي أعقاب ذلك، غادر عدد من الوزراء والنواب المجلس.

وذكرت مصادر نيابية أن «الجلسة السرية رفعت، لأن الحكومه طلبت من النواب إخلاء مقاعدها ليتمكن الوزراء من الجلوس بأماكنهم، لكن النواب رفضوا فانسحبت الحكومة».

وفي بداية الجلسة أمس، جلس نواب كتلة الـ31 على مقاعد الوزراء.

وتم تخصيص عدد من الكراسي الجديدة في مجلس الأمة للوزراء، بعد جلوس عدد من النواب على مقاعد الحكومة.

ودخل وزراء الداخلية والمالية والعدل والدفاع ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة إلى القاعة، وجلسوا على المنصة إلى يمين الرئاسة.

وبعد افتتاح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، في مداخلة له أثناء بداية بند عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة، إن «الحكومة تطلب تحويل الجلسة إلى سرية لمناقشة الحالة المالية للدولة، حسب ما تواترت عليه الحالات منذ الفصل التشريعي الأول عام 1963 حتى الآن».

وأجاب الغانم : «تخلى القاعة لمناقشة طلب الحكومة نظر الحالة المالية في جلسة سرية».

وعقب انتهاء الجلسة، أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، أن الحكومة تتقدم بالشكر الى رئيس مجلس الأمة والنواب، بمناسبة اختتام دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي السادس عشر.

وأكد الحريص في تصريح لـ«كونا»، حرص الحكومة الدائم على التعاون المثمر مع جميع أعضاء مجلس الأمة، في إطار الدستور واللائحة والاعراف لتحقيق المصلحة الوطنية، والعمل المشترك من أجل تحقيق آمال وتطلعات أبناء الكويت لتنفيذ التنمية المطلوبة التي توفر مزيدا من الانجازات وازدهار الوطن.

ولفت إلى أن «الحكومة طلبت عقد جلسة سرية لمناقشة الحالة المالية للدولة تنفيذا لالتزامها الدستوري، كما جرى العمل به منذ بداية الحياة النيابية، وذلك حرصا منها على سرية البيانات المالية وتحقيقا للمصلحة العليا للبلاد».

أضاف : «كما تؤكد الحكومة على بيان الحالة المالية للدولة كما في 31 مارس 2021 ، والذي أدلى به أمس الخميس وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار».

العلي: كشف

بحضور وكيل الوزارة الفريق عصام النهام والوكلاء المساعدين للقطاعات الأمنية.

وبحسب البيان رحب وزير الداخلية في بداية الاجتماع بالحضور، ونقل إليهم تحيات وتقدير القيادة السياسية العليا، مقدما التعازي في شهيد الواجب عبد العزيز الرشيدي.

وأشاد وزير الداخلية بالتعاون المميز بين القطاعات في ضبط الجاني خلال وقت قياسي، مشددا على سرعة انتهاء لجنة التحقيق من مهامها، وكشف كل الحقائق في هذا الشأن بوضوح وشفافية.

ووفقا للبيان تم تقديم عرض مرئي لتطوير أمني وتكنولوجي على مستوى الاتصال والاستعلام والمراقبة الميدانية، ومعالجة وتبادل البيانات والمعلومات واستقبال البلاغات، بما يسهم في سرعة الاستجابة والتعامل الفوري مع أي خروج عن القانون وتحديد موقع الأحداث.

وتوفر هذه الخطوة بحسب البيان قنوات ربط وتنسيق بين قطاعات وزارة الداخلية، وعدة وزارات وجهات حكومية، بما يضمن سرعة وسرية المعلومات.

وأشاد وزير الداخلية بمساعي الأجهزة للتطوير التكنولوجي، ومواصلة العمل لتحديث آليات تحقيق المنظومة الأمنية المتكاملة باعتبارها «أولوية مطلقة للقيادة السياسية».

ونعت وزارة الداخلية في بيان أول من أمس، ببالغ الحزن والأسى، وفاة المغفور له شهيد الواجب شرطي عبدالعزيز الرشيدي من مرتبات الإدارة العامة للمرور.

وقالت في بيان لاحق إن الأجهزة الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على مرتكب جريمتي قتل شهيد الواجب أثناء تأدية عمله في محافظة الأحمدي، إضافة إلى قتله والدته في محافظة مبارك الكبير، بعد تبادل لإطلاق النار بينه وبين رجال الأمن وإصابته ونقله إلى المستشفى إلا انه فارق الحياة.

من جانب آخر شرح وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، إجراءات الوزارة، في شأن التحقق من واقعة «قيام أحد الضباط، بإتلاف وحذف 60000 ملف، تحتوي على كم من الملفات للقضايا الجنائية ذات الطابع السري، لدى الإدارة العامة للمباحث الجنائية» بحسب رده على سؤال برلماني للنائب شعيب المويزري.

وجاء رد الوزير على السؤال مرفقاً بطلب «حفظ الرد لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة»، إلا أن مكتب المجلس «قرّر الموافقة على عدم سرية الإجابة»، وبالتالي تم نشرها.

وبحسب رد وزارة الداخلية، «تم تشكيل لجنة تحقيق في واقعة فقدان ملفات من قاعدة البيانات بالمباحث الجنائية، بالقرار رقم 464/2020 بتاريخ 10 / 6 / 2020، وانتهت اللجنة إلى التوصية بنقل الضابط المسؤول عن الواقعة، وبناء عليه صدر القرار الوزاري رقم 528/2020 بتاريخ 25/7/2020 بنقل المذكور خارج قطاع الأمن الجنائي وإحالة الواقعة إلى النيابة العامة، ومازالت القضية رهن التحقيق».

«المحاسبة»: 843 مليون

إجمالية مقدارها «51» مليون دينار وجاءت الأوامر التغييرية الصادرة على العقود المبرمة بنسبة ما يقارب «4 في المئة» من إجمالي قيمة الموضوعات الصادرة بقيمة إجمالية مقدارها «32» مليون دينار.

كما أشارت إلى استمرار بعض الجهات بتمديد العقود والتأخر بالانتهاء من إجراءات طرح وترسية المناقصات الجديدة لموضوعات بلغت قيمتها الإجمالية ما يقارب «231» مليون دينار، ما يمثل «25 في المئة» من إجمالي قيمة الموضوعات الصادرة، الأمر الذي يستوجب دراسة السياسات والإجراءات المتبعة من قبل الجهة للعمل على سرعة الانتهاء من إجراءات الطرح والترسية، وذلك للحصول على أسعار تنافسية وتفادي تحميل المال العام للدولة مبالغ إضافية.

ونوهت درويش بأن الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة قامت بإخطار إدارة المخالفات المالية بالديوان، بقيام بعض الجهات بالارتباط قبل الحصول على موافقته المسبقة وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين «14،13» من قانون انشاء ديوان المحاسبة لعدد «18» موضوع بقيمة ما يقارب «7» ملايين دينار ، وستوالي رقابة ديوان المحاسبة اللاحقة متابعة تدقيق تلك الموضوعات.

وأوضحت أن الديوان أصدر رأيه بعدم الموافقة لعدد «13» موضوع خلال الفترة المشار إليها بقيمة ما يقارب «9» ملايين دينار، وذلك لأسباب عدة منها عدم صحة إجراءات الترسية المتبعة من قبل بعض الجهات.

كما بينت درويش تراخي بعض الجهات بموافاة ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة وما يتصل بها من وثائق وبيانات وإيضاحات مما نتج عنه قيام الديوان برد أوراق عدد «236» موضوع خلال الفترة المذكورة ما يشكل نسبة «35 في المئة» من إجمالي عدد الموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة ،علما بقيام الديوان أحيانا برد ذات الموضوع أكثر من مرة للجهة لعدم موافاته بذات المستندات الأمر الذي يستوجب دراسة الإجراءات والسياسات المتبعة داخل الجهة لما يترتب على ذلك من تأخر المشاريع وتعطيل التنمية واحتمالية انسحاب المناقص الأقل سعرا وتحميل المال العام مبالغ إضافية.

جدير بالذكر أن أعمال الرقابة المسبقة لبعض الموضوعات المعروضة خلال الربع الأول من السنة المالية «2021/2022» قد أسفرت عن تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة ما يقارب مليون دينار ناتج عن عدة أسباب تركزت في تعديل القيمة الإجمالية للتعاقد، نظرا لوجود أخطاء حسابية بجداول الأسعار الخاصة بالموضوع، أو القيام بتخفيض الأسعار المقدمة من الشركات، بما يتلاءم مع الأسعار السائدة بالأسواق أو بالعقود المماثلة بالإضافة إلى تخفيض الكميات التي يتم طلبها من قبل بعض الجهات بما يتلاءم مع معدلات الاستهلاك الفعلية بالجهة.

«التربية»: اختبارات

وقال الوكيل المساعد للتعليم العام بالوزارة أسامة السلطان في تصريح صحفي، إن «التربية» خصصت 54 لجنة للاختبارات، تم توزيعها على مختلف مدارس المناطق التعليمية، وذلك تحقيقا للتباعد الاجتماعي والتزاما بالاشتراطات الصحية.

أضاف السلطان أن عدد الطلبة في الصف الواحد لا يزيد عن ستة طلاب، إضافة إلى أن عدد الطلبة في القاعات سيكون قليلا جدا، وذلك بحسب المادة التي سيختبر فيها الطالبة.

وذكر أنه سيتم تصحيح أوراق الاختبارات بصورة يومية وسيعلن عن النتائج بعد الانتهاء من التصحيح بفترة بسيطة لا تتجاوز يومين، معربا عن تمنياته أن يكون ذلك تأهيلا ومدخلا لعودة الطلبة للمدارس في العام الدراسي المقبل.

وثمن جهود جميع من ساهم في نجاح الاختبارات الورقية، معربا بأن يشهد وباء كورونا انحسارا مع الاستمرار في عملية التطعيم والوصول الى المناعة المجتمعية.

من ناحيته قال مدير معهد «عبدالرحمن السميط» الديني سلطان الزعبي، إن عدد طلبة الذين تقدموا الى اختبار الدور الثاني لمادة اللغة العربية أمس، بلغ 31 طالبا من أصل 52 طالبا في لجنة اختبار واحدة على مستوى المعهد الديني.

أضاف الزعبي أن الاختبارات تسير على أكمل وجه وفق الاشتراطات الصحية المتبعة التي وضعتها وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة التربية، من أجل الحفاظ على سلامة أبنائنا الطلبة اثناء تأدية اختبارات الدور الثاني.

ولفت الى أن هذه هي التجربة الثانية مع الاختبارات الورقية، اذ كانت التجربة الأولى للاختبارات الورقية في اختبارات الدور الأول، والتي تم اجتيازها بنجاح نتيجة للالتزام والحرص على تطبيق جميع الاشتراطات الصحية والتباعد بين الطلبة.

«الصحة العالمية»

كلوج، إلى أن «التراجع لمدة 10 أسابيع في عدد حالات الإصابة بـ كوفيد- 19 في 53 دولة في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية قد انتهى».

وقال: «في الأسبوع الماضي، ارتفع عدد الحالات بنسبة 10 في المئة مدفوعة بزيادة الاختلاط والسفر والتجمعات وتخفيف القيود الاجتماعية»، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNBC»، واطلعت عليه «العربية.نت».

وتابع كلوج، أن الزيادة في عدد الحالات تأتي على خلفية «وضع سريع التطور»، بالنظر إلى سلالة دلتا الجديدة التي وصفتها منظمة الصحة العالمية في مايو بأنها مصدر قلق مختلف.

وحذر من أن الملايين لا يزالون غير محصنين في أوروبا، مع توفير الحماية ضد متغير دلتا، في الغالب، من خلال الحصول على جرعتين من لقاحات كوفيد المعروضة.

وكرر كلوج ما أظهرته البيانات بالفعل، أن متغير دلتا أكثر قابلية للانتقال من متغير ألفا «الذي كان في حد ذاته أكثر قابلية للانتقال من السلالات السابقة».

وقال : «دلتا تتفوق على ألفا بسرعة كبيرة ... وهي تترجم بالفعل إلى زيادة في حالات دخول المستشفيات والوفيات». وأضاف أن متغير دلتا سيكون هو المهيمن في المنطقة الأوروبية بحلول أغسطس، في حين أن اللقاحات لم تكن لتلحق بها.

«اليونيسيف»: 30 في المئة

مليون دولار تقريباً لدعم 500 ألف أسرة لبنانية لمدة عام واحد، لكن القانون لم يتضمن خطة واضحة لتمويل المشروع.

وكان لبنان وافق على قرض من البنك الدولي قيمته 246 مليون دولار لتمويل برامج لـ180 ألف أسرة، لكن النقاشات ما زالت مستمرة حول شروط القرض.

وفي مقابلة مع «العربية»، قال رائد خوري وزير اقتصاد لبناني سابق ورئيس مجلس إدارة «سيدروس إنفست بنك» في لبنان، إن تمويل هذه الخطة قد يتم إما من احتياطي المركزي من العملة الصعبة، أي من أموال المودعين، أو عبر فتح اعتماد بالليرة مما يضعف العملة اللبنانية أكثر.

وأشار إلى أن مسألة رفع الدعم عن المحروقات ذات بعد سياسي، وأن الطبقة السياسية تشتري الوقت إلى أن تتم الانتخابات القادمة، بالتالي فلن توقف الدعم نهائيا.

وقال خوري أيضاً إن القطاع المصرفي جزء أساسي من الاقتصاد اللبناني وقد لعب دوراً هاماً في أزمات لبنان السابقة، لكن السياسات الاقتصادية العشوائية وضعف الإنتاج وسياسات الإقراض دفعت القطاع المصرفي إلى الانهيار، وليس بمقدوره الخروج من الأزمة إلا بوجود دولة وحكومة وخطة اقتصادية واضحة تكون الدولة جزءا منها، بحيث تساعد على استقطاب الاستثمارات الخارجية من جديد.

وفاة المئات

الوفاة المفاجئة، يُشتبه في أن كثيرا منها مرتبط بارتفاع درجة الحرارة، وذلك فيما تجتاح البلد موجة حارة غير مسبوقة.

وسُجلت حوالي 486 حالة وفاة خلال الأيام الخمسة الماضية في مقاطعة بريتيش كولومبيا وحدها، بزيادة قدرها 195 في المئة عن المعتاد خلال تلك الفترة من العام.

وقدم رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، تعازيه إلى عائلات الضحايا، وأغلبهم من كبار السن.

وسُجلت درجات حرارة مرتفعة بشكل غير طبيعي في شتى أنحاء أمريكا الشمالية.

وقالت رئيسة هيئة الطب الشرعي في بريتيش كولومبيا، ليزا لابوانت، إن «من المرجح أن الزيادة الكبيرة في الوفيات المبلغ عنها تُعزى إلى الطقس الحار الذي شهدته المقاطعة، الذي لا يزال يؤثر على أجزاء كثيرة منها».

أضافت أن العديد ممن لقوا حتفهم في موجة الحر كانوا يعيشون بمفردهم، وأن منازلهم لم يتم تهويتها.